وزير التعليم العالي والبحث العلمي لـ(الثورة)

(2-1)

الابتعاث الدراسي إلى الخارج الآن أفضل

،، تعتبر وزارة التعليم العالي والبحث العلمي من أهم الوزارات في التنمية البشرية وذلك لما يرتكز عليها من أهمية تنمية الموارد البشرية من الناحية العلمية وتطوير البحث العلمي الذي يساعد على التطوير والتنمية في البلد في كافة المجالات، ونتيجة للمستجدات الراهنة التي طرأت على الساحة فقد أثرت وتأثرت بها العملية التعليمية مما جعلنا نحمل جملة من التساؤلات حول التعليم العالي والبحث العلمي في البلد وما يترتب عليه من تحديات وصعوبات ومنها عودة الدراسة في الجامعات اليمنية التقينا بوزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور/ صالح باصرة، الذي سلط الضوء على جملة من القضايا الهامة في الجانب التعليمي والأكاديمي والعلمي .

حوار / نجلاء الشعوبي

سياسات

●،، ماهي السياسات التي تخطو بها الوزارة في الوقت الراهن لاجتياز الصعوبات وإكمال المسيرة التعليمية؟

– أولا وقبل الإجابة أوجه شكري لصحيفة الثورة ولكل العاملين فيها ابتداء من رئيس التحرير حتى أصغر موظف وتمنياتي لهم بخواتم رمضانية مباركة وكل عام وأنتم بخير.

وأما بالنسبة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، تعتبر من الوزارات الحديثة في الحكومة اليمنية فقد أنشئت بعد الوحدة مباشرة سنة ١٩٩٠م، ولم تستمر حيث ألغيت عام١٩٩٣ م، بعد أول انتخابات نيابية، ثم أعيد استحداثها كقطاع في وزارة التربية والتعليم تعرف بقطاع البعثات ثم بقطاع التعليم العالي والبحث العلمي، وفي عام٢٠٠١ م، أعيد تشكيل الحكومة برئاسة عبد القادر باجمال أعيد تأسيس وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وكلف د. يحيى الشعيبي كأول وزير بعد إعادة التأسيس والاستمرار حتى اليوم٢٠١١ م، فالوزارة يصل عمرها عشر سنوات من الخبرة التي تراكمت ووضعها أمام مهام وسياسات عديدة أهمها الأشراف على الجامعات وخاصة الجامعات الأهلية أما الجامعات الحكومية فالأشراف يكون أكاديمياً وليس الأشراف المالي والإداري، وإنما الإشراف الأكاديمي فلا يجوز افتتاح كلية أو قسم إلا بعد تقديم مشروع متكامل لوزارة التعليم العلمي، وعرضه على المجلس الاعلى للجامعات الذي يقره بعد مناقشة المشروع إذا كان له جدوى تربوية أو اقتصادية أو أهمية دارسية في قسم دراسات عليا أو غيره، وهذا العمل الأكاديمي يعتبر من الأهمية الإشرافية للوزارة لدى الجامعات الحكومية، وأيضاً الإشراف على مستوى تنفيذ قانون الجامعات وتنفيذ اللوائح التي أقرت من قبل الوزارة وصدرت بقرار مجلس الوزراء، على سبيل المثال قانون الجامعات رقم) ١٨ (لسنة ١٩٩٥م، والتعديلات الأولى والثانية واللائحة التنفيذية التي صدرت في٢٠٠٦ م، بموجبه فإن الوزارة تراقب مستوى تنفيذ هذه اللوائح وإن لم نصل إلى نسبة١٠٠ ٪ إلا أن الوزارة تحاول أن تضبط مستوى تنفيذ هذه اللوائح، سواءً بما يتعلق بوجود هيئة التدريس أو بعدد الساعات التي ينفذ بها البرنامج الدراسي، وما يتعلق بتطوير المناهج ،ومن الجانب الأخر للإشراف يتم تحديد الطاقة الاستيعابية لدى الكليات والجامعات في كافة التخصصات المختلفة، وتحديد المعدلات التي يقبل بها الطالب ونظام امتحان القبول في التخصصات التي تحتاج لذلك، لأن القبول أساساً يأخذ كل عام نسبة ٣٠٪ تقريباً من مخرجات الثانوية العامة، لأن الجامعات لا تستطيع أن تستوعب أعداداً كبيرة وخاصة في العلوم التطبيقية التي تعتبر أساس التطور في العالم، وإلى جانب تواجد أعداد كبيرة من المعاهد الخدمي والمهنية والمفروض أنها تستوعب الجزء الأكبر من الطلاب الذي من المفترض أن يكون٧٠ ٪ من مخرجات الثانوية والصفوف الاعدادية يكونوا في المدارس المهنية والإعدادية و٣٠٪ أو أقل٢٠ ٪ ينخرطون في التعليم الجامعي، لأن التنمية أساس الكادر الوسطي وليس الكادر العالي سواءً بالبكالوريوس أو الدراسات العليا، ومن ضمن المهام الإشرافية التأكد من سير الدراسة وانتظامها وغير تعثرها أو وجود أي مشاكل بحيث ترفع للوزارة تقارير، ونحن نوجه بتشكيل لجان التحقيق بالتنسيق مع الجامعة لحل مشاكل الطلاب أو مشاكل الموظفين أو المدرسين أو من رئاسة الجامعة، لأن الوزارة بمثابة صوت للجامعات في مجلس الوزراء لطرح قضاياهم ومناقشة الميزانية والقوانين واللوائح واتخاذ القرارات التي لها علاقة بالتعليم العالي والجامعات فالوزارة هي الجهة التي تقدم الرأي نيابة عن الجامعات باعتبارها الجهة التي تمثل الجامعات وتشرف عليها.

الاعتماد والجودة

وأيضاً للوزارة سياساتها ومهامها منها الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة وهذا المفهوم حديث طرأ على العالم حديثاً باعتبار أن التعامل مع التعليم كتعامل مع السلعة التجارية حيث يخضع للمعايير ومستوى الجودة في جامعاته ومؤسساته، لأنه توجد مؤسسات تمنح شهادة الجودة لذلك فالتعليم العالي يخضع مخرجاته للجودة حيث في هذه الفترة بدأنا بما يسمى الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة وتم تأسيس مجلس الاعتماد وضمان الجودة ولازال في طور التكوين اللوائح الخاصة بضمان الجودة المعايير جاهزة وستصدر قريبا، وسنبدأ بالخطوة الأولى وقد بدأت الجامعات بتنفيذه من خلال عمليات التقييم الذاتي عبر مجموعة من الاستمارات ومجموعه من المعايير والأسس لمعرفة القوة والضعف في المؤسسة التعليمة ،من خلال توفير البنية التحتية من مبنى وقاعات محاضرات ومكتبات وحمامات وأثاث وأعضاء تدريس ومستوى طلاب، ثم رفع هذه التقييمات لمجلس الاعتماد ولمراجعته وإقراره وهذا كخطوة أولى، قد تحتاج من سنة إلى ثلاث سنوات، الخطوة الثانية بعد التقييم الذاتي يبدأ التقييم من مجلس الاعتماد الأكاديمي وبالاستفادة من خبرات خارجية، يبدأ التقييم بعد أن تمنح المؤسسة أو الجامعة فترة لإصلاح أي ضعف قد يؤثر على مخرجات التعليم العالي سواء بمستوى الطلاب أو مستوى الأبحاث أو الدراسات العليا، يكون التقييم من منظمات الاعتماد دولية ستأتي وتراجع برنامج الدراسة ومستوى الطلاب والمدرسين وتنظر للمكتبات والمراجع العلمية لكل تخصص ومدى توفر البنية التحتية الأساسية، وعلى ضوء ذلك يتم قرار هذه المنظمات سوف يقرر ما أن يستمر هذا التخصص أو القسم أو الكلية أو أن تتوقف، ويكون هذا التقييم لكافة الجامعات الحكومية والأهلية والخاصة، وهذا المشروع ليس في الفترة الراهنة وإنما يمكن أن يكون في الجيل القادم بعد تسع سنوات، فعلى كل عضو هيئة تدريس أو عميد كلية أو رئيس جامعة وكل طالب أن يهيئ نفسه لذلك لأن الاعتماد يعني إصدار شهادة معتمدة دولياً تضع مستوى تعليمنا بنفس الكفة لمستوى التعليم الأوربي أو الخليجي والعالمي دون أي فرق في الجودة.

تشريعات منظمة

– الشيء الثالث من سياسة الوزارة أنها تستكمل التشريعات المنظمة للتعليم العالي والتي لم تكن لديه أي تشريعات في فترة من الفترات ولا أقول أننا أكملنا وضع كافة التشريعات لكن استكملنا جزءاً كبيراً منها، الآن يوجد لدينا قانون التعليم العالي والذي يحدد مهام الوزارة وأهدافها كتعليم عال، وعلاقة الوزارة بالجامعات وما هي صلاحيتها وماهو المجلس الذي يقر الاستراتيجيات والسياسات، ونحن في طور الإعداد للائحة التنفيذية للقانون، إلى جانب صدور قانون الجامعات الأهلية لعام٢٠٠ م، الذي ينظم عمل الجامعات الأهلية وصدرت في٢٠٠٧ م اللائحة التنفيذية لقانون الجامعات وبالتالي اللائحة التنفيذية هي لائحة تفسيرية أو توضيحية للقانون وأيضاً صدرت لائحة تنظيمية جديدة للوزارة لتحديد هيكلة الوزارة بما يتناسب مع طبيعة مهامها المتزايدة كل يوم وكل سنة.

خطوات

▫ ماهي الخطوات والإجراءات لتنفيذ هذه اللائحة بما يمكن الوزارة من تنفيذ سير أعمالها؟

– الوزارة بدأت بتنفيذها إلا أن الأزمة التي حصلت أخرت التنفيذ فقد صدر القانون العام الماضي واللائحة صدرت نهاية العام الماضي وكان المفترض أن نبدأ التنفيذ هذا العام وإن نفذنا جزءاً صغيراً إلا أنه بسبب الأزمة السياسية الحالية وانشغال الحكومة بها فقد أصبحت الحكومة مقالة وإنما حكومة تسيير أعمال وبالتالي فقد أثر على التنفيذ، وإن شاء الله في الوزارة القادمة ستأتي والقوانين واللوائح كمنظومة تشريعية جاهزة، أيضاً لائحة جائزة رئيس الجمهورية لتشجيع البحث العلمي، ولائحة المنح الداخلية، ولائحة تنظيم إيرادات الوزارة ورسومات الجامعات وهذه مجموعه من اللوائح والقوانين التي تعتبر جهد وتراكم السنوات الماضية والتي تعتبر هي الأساس التشريعي لوزارة التعليم العالي لان أي مؤسسة تنهض وليس عندها أساس تشريعي لا تستطيع الاستمرار وأهم ما في الأمر كيفية تنفيذ هذه التشريعات، حتى الآن القوانين السابقة تنفذ ولكن القوانين الجديدة واللوائح الجديدة التي كان من المفترض تنفيذها هذا العام فقد تأخرت نتيجة الظروف الراهنة ولكن إن شاء الله الوزير القادم سيأتي وأمامه تشريعات تنفيذية يستطيع أن يدير الوزارة وشؤونها من خلال هذه التشريعات والقوانين، وقد تم استحداث قطاع التعليم العالي وقطاع التخطيط والتمويل ووضع سياسات التعليم العالي.

- انتظام المخصصات المالية للمبتعثين هذا العام رغم الظروف الصعبة
- تم إلغاء إيفاد ما يقارب 3000 طالب لهذا العام
- اناشد المسئولين والميسورين الا يزاحموا المحتاجين من ذوي الكفاءات

والوزارة هي المسئولة عن موضوع الإيفاد للخارج من خلال علاقاتها بالدول وعلاقة الجمهورية اليمنية بالدول الصديقة والشقيقة، وتوجد لدى الوزارة اتفاقيات مع أكثر من خمس وعشرين دولة تعطينا المنح، توجد لدينا منح نعطيها لبعض الدول مثل الصين وألمانيا يأتون لتعليم اللغة العربية، ونعطي منحاً لدول أقل منا في التنمية مثل جزر القمر وجيبوتي والصومال ونعطي منح لأشقاء متقاربين معهم في مستوى التنمية مثل سوريا والعراق والأردن ومصر وهم كذلك يعطونا منح، ونحصل على منح من الهند وماليزيا وإن كانت قليلة ونحصل على مقاعد في ألمانيا لدراسة وسوريا ومصر والأردن حيث لا تدفع هذه الدول أي رسوم مالية للطالب فقط تعطيهم مقاعد ونحصل على منح من المجر وكوبا وباكستان والصين وغيرها من الدول، وتصل المنح إلى حدود ٩٠٠–٨٥٠ منحة، بين دراسات جامعية ودراسات عليا، والسعودية تمنح عدداً كبيراً من المنح سوء لنا أو لأبناء المغتربين اليمنيين غير المقيمين في اليمن، ونوجه الشكر للمملكة السعودية لأنها أكثر دولة تعطينا المنح الدراسية ونحن نوزعها، جزء منها تخصصها وجزء منها للجامعات وجزء منها تخصص للتأهيل الوظيفي عبر لجنة التأهيل الوظيفي والتي سكرتيرها مكونة من الخدمة المدنية أي موجودة في الخدمة المدنية والمنح الأخرى هي الجامعية وجزء من الدراسات العليا نخصصها للإعلان لخريجي الثانوية العامة قبل عام تعلن عن المنح في كل المحافظات وتنشر في الصحف، ويستقبل اللجان الوزارية استمارات ويتم فرزها بالوزارة والإعلان عن الفائزين بها.

وقد تم في العام الجامعي٢٠٠٧–٢٠٠٦ م، استحداث ما يسمى بالمنح الداخلية والتي تعلن عنها وتعطى المحافظات حسب عدد السكان لكل محافظة، وتعتبر المنح الداخلية مفيدة للطالبات اللاتي يصعب عليهن أن يغادرن البلاد للدراسة لظروف مجتمعية باعتبار أن مجتمعنا مجتمع محافظ فتوزع المنح الداخلية على الكليات حسب المعدلات المطلوبة ويتم إعطاء الطلاب والطالبات رسوم عشرين ألف ريال وقد تم صرفها في الربع الثالث من العام الدراسي٢٠١١–٢٠١٠ م رغم أنهم لم يدرسوا إلا أنه تم الصرف، ويتم إعطاء من حصل على معدلات عالية فوق٩٠ ٪ ويعاني من ظروف أسرية قاسية يعطى منحة، إلا أننا نواجه إحراجات من المسئولين والأقارب والأصدقاء بكل الأنواع المعارضة والأحزاب والسلطة وأعضاء مجلس نواب ومشايخ وعسكر الكل يأتي باعتبار الوزارة للجميع ونحن نتعامل معهم بما يمكن تحقيقه والوزارة حلقة وصل بين كل الأطراف.

▫ كيف تقيمون أوضاع الابتعاث حالياً؟

–الابتعاث الآن أفضل من الفترات السابقة لأنه تم الشد في هذا الموضوع بحيث لا يجوز لطالب أن يحتل المقعد لأكثر من ١٢ سنة بينما هناك مقاعد لا تحتاج أكثر من٦ سنوات والمفروض أن يتم إخلاؤها من أجل أن تترك لطالب آخر، ولا يمكن أن يترك الطالب يدرس اللغة٤ –٣ سنوات مع أنها لسنة واحده فقط،فتقريبا العام الماضي تم الغاء إيفاد ما يقارب ٣٠٠٠ طالب إما أنهم متعثرون أو خريجون أو إعطاؤهم فرصاً أخيرة من فصل دراسي وبالرغم من هذا القرار إلا أنه تم فتح باب التظلم للجنة لإعادة النظر في التظلمات إذا له الحق حسب القانون أن يراعى وبالذت إن كان في آخر سنة دراسية يتم إعطاؤهم فرصة أخيرة وإكمال الدراسة، وكذلك فيما يخص الاستمرارية من البكالوريوس للماجستير والاستمرار للدكتوراه، وتكون هذه البعث حسب قدرات وامكانيات الدولة حيث تنفق سنوياً ما يقارب ٤٥ مليون دولار على البعثات والطلاب الموجودين في أكثر من ٤٢ دولة من دون ما يكون لدينا ٢٥ منحه لدول نرسلها بدون ما تكون لدينا منح، ومسألة إرضاء الناس أجمع تكون صعبة، وهناك اعتقاد بأن أولاد المسئولين تكون منحهم لدول ممتازة بارغم من أنه حتى إن سافر أبناء المسئولين سافروا على حساب آبائهم فإذا أعطته الدولة منحة كان عليه دفع الفارق لأن في دول مثل بريطانيا تصل رسومها إلى ١٤ ألف دولار وفي الطب تصل إلى ٣٠ ألف دولار، وأناشد المسئولين والتجار والميسورين من خلال الصحيفة أن لا ينافسوا المحتاجين من ذوي القدرات الجيدة فهم يقدرون أن يدرسوا أبناءهم على حسابهم ويتركون المنحة تعطى لطالب آخر هو محتاج وذوى كفاءة ومنافسة وقدرة أن كانت المنح استثنائية وإن كانت عن كفاءة فهذا حق كل موطن .

إجراءات

▫ ما هي الإجراءات التي اتخذتها الوزارة لاستيعاب مشاكل المبعوثين وبالذات في ما يخص المخصصات المالية؟

–في هذا العام تقريباً المخصصات المالية ذهبت انتظام برغم الظروف الصعبة إلا أننا بدأنا في الربع الأول إلى الربع الثالث بإرسال المخصصات بانتظام والربع الثالث أعلن عنه قبل إرساله بأسبوع في الأسبوع الأول من يوليو من الربع الثالث، وأعلنت أن الطلاب يستلمون مخصصاتهم في الأسبوع الأول نتيجة خوف الطلاب من المشاكل الحاصلة ومبالغة وسائل الإعلام حول الأخبار عن اليمن وكأنه سقط ولم يعد شيء في البلد وهذا أثر كثيراً على طلابنا وواجهوا مشاكل عديدة فكان هذا الإعلان بمثابة أمان لهم حيث نشر في النت والتلفون والصحف بما يضمن لهم الاستمرار ونحن بصدد الإعداد والتحضير للعمل للفصل الرابع إن لم تنته الأزمة وستعلن بإرسال المخصصات للطلاب في موعدها في الأسبوع الأول من أكتوبر، ونحاول قدر الإمكان تأمينهم من خلال صحيفتكم أننا في الوزارة جادون بإرسال المخصصات في وقتها فيما عدى المتعثرين الذين نعطيهم خبراً مسبقاً عن تأخير المستحقات ونذكر الأسباب أما إذا كان الطالب منتظماً بدراسته وليس عنده أي مشكلة سيحصل على مستحقاته، وأحيانا نواجه مشكلة الرسوم نتيجة أن الملحقات لا تتابع أو أن الطالب لا يأتي بالكشوف والرسوم وأحياناً وزارة التعليم العالي والمالية تعجز بالمبلغ الإجمالي فتحدث مشاكل وهذه كانت موجودة بدرجة أساسية في ماليزيا وتم حل جزء كبير منها، أما طلاب التبادل الثقافي فلا يعانون من أي مشكلة بمجرد أن يسافروا ترسل لهم مخصصاتهم مباشرة، وطلاب المنح الاستثنائية ليس أنهم يعانون بمجرد ما يتوفر لدينا المال أو أن يعود الطلاب الآخرون يتم إرسالهم، وتسمى منحاً استثنائية لأنهم بمعدلات جيدة أو نتيجة ضغوط من جهة أو أشخاص فيحصلون على المنحة أي ليسوا بالمفاضلة وعليهم الصبر حتى تصلهم مخصصاتهم، وهناك الكثير من المشاكل التي تحصل نحاول معالجتها ونعيد تشكيل النظر حولها.

رفع المخصصات

▫ هل توجد خطة لرفع المخصصات المالية لطلاب البعثات؟

– الخطة موجودة وقد تم التقديم لمجلس الوزراء ورفعت في عهد الدكتور عبد الوهاب راوح وزير التعليم العالي سابقاً بنسبة٢٠ ٪لكل طالب، ورفعت في عهدي بالتعاون مع وزير المالية السابق الدكتور سيف العسلي إلى$ ١٠٠ لكل طالب، ابتداء من العام الجامعي٢٠٠٧–٢٠٠٦ م، وتم التقديم لمجلس الوزراء مشروع تطوير زيادة المخصصات في عام٢٠٠٨ م، في موازنة٢٠٠٨ م، إلا أنها حصلت الأزمة المالية بأوروبا فأثرت علينا حينها، ولا زال سقف الميزانية من عام–٢٠٠٨ ٢٠١٠–٢٠٠٩م، كما هي بل خفضت لنسبة ٥٠٪، نتيجة أسعار النفط، وفي عام٢٠١١ م، كنا نريد تقديم مشروع رفع المخصصات من بداية ٢٠١١م لكن فوجئنا بحدوث الأزمة الحالية وما ترتب عليها من مشاكل اقتصادية صعبه جداً يظل الأمر الراهن توفير المستحقات وتسليمها للناس سواء موظفين أو طلاباً مبتعثين إلى أن تحل الأزمة الحالية سنتمكن من زيادة المخصصات للطلاب.

المعايير الخاصة بضمان الجودة جاهزة وستصدر قريباً